الجدار الفاصل حوّل منطقة كفر عقب من ضاحية فخمة فلسطينية لحي ضعيف في احدى مدن العالم الثالث

اسرائيل تسعى الى تنفيذ «ترحيل لأمد بعيد» على الفلسطينيين من سكان القدس بعد تحويل حياتهم لجحيم

في نهاية مدة الحكم الاردني في شرقي القدس، وفي السنين الاولى ايضا من الحكم الاسرائيلي، سمى فلسطينيون كثيرون كفر عقب «حي أصحاب الملايين».

منذ ذلك الحين أخذت حالة الحي تسوء. اليوم، بعد ثلاث سنين من اقامة السور الامني، تلاحظ الفوضى في مدخله، بعد اجتياز حاجز قلندية فورا. في المكان الذي تعرج منه للدخول الى شارع مطار القدس، يرتفع الآن مبنى الاسمنت الصلب الذي أقيم من اجل اغلاق مدخل المدينة أمام سكان الضفة. هذا الحاجز، والسور الذي يمتد جنوبه وشماله، حول ما كان منذ وقت ضاحية فخمة فلسطينية الى منظر حي ضعيف في احدى مدن العالم الثالث المتخلف.

صفوف السيارات الطويلة عند الحاجز في أكثر ساعات النهار تمتد بلا نظام وبضجيج ايضا في داخل الشارع الرئيسي للحي، الذي تلاصق بيوته الجنوبية السور والحاجز تماما. وفي جزء من الوقت تمتد بقربها ايضا صفوف لا تقل طولا من رجال، ونساء واولاد، يريدون الوصول سيرا على الأقدام الى اماكن عملهم أو الى مدارسهم، التي ظلت في الجانب الآخر من السور. يجري بينهم وبين السيارات ايضا عشرات الباعة، يسعون وراء لقمة عيش بين مئات المنتظرين. والشارع نفسه مليء بالحفر. قبل اسبوعين، بعد يوم واحد من مطر غير قوي، كانت مليئة بالمياه، وجعلت السير فيه صعبا وخطرا. الوضع عن جانبي الشارع، الذي كان مرة شريان نقل رئيسيا وسريعا بين القدس ورام الله، لا يقل فوضى. توجه عشرات اللافتات المرتجلة السائقين الى عشرات الحوانيت، التي بعض بضاعتها موضوع بين سيارات مشحونة بلا أي نظام على بقايا ما كان أرصفة مرة.

إن حي كفر عقب، الذي يبلغ عدد سكانه قرابة 25 ألفا، مشمول في الواقع داخل المنطقة البلدية للقدس ويفترض أن يحصل على خدمات بلدية من بلدية القدس. حسب قرار صدر في سنة 1967، الذي ضمت اسرائيل بحسبه شرقي القدس، الحدود الشمالية للمنطقة المضمومة في الجانب الشمالي من كفر عقب، ومنحت الساكنين فيها مكانة سكان في القدس. وبفضله أصبحوا يملكون بطاقات هوية اسرائيلية (زرقاء)، ويدفعون ضريبة المسقفات لبلدية القدس، وهم ذوو حق في خدمات التأمين الوطني الاسرائيلي ويجوز لهم المكوث والعمل في جميع أجزاء اسرائيل.

لكن السور الفاصل ترك كفر عقب خارج القدس: من اجل الوصول منها الى سائر أجزاء المدينة يجب على سكانها اجتياز حاجز قلندية؛ الى البيرة ورام الله، وبمقابلة ذلك، يستطيعون الوصول من غير مصادفة الحواجز الاسرائيلية. وهكذا سقطوا، في الواقع، بين كرسين: فبلدية القدس (ودولة اسرائيل) كفتا عن منح الحي وراء السور خدمات، في حين ترفض بلدية البيرة، التي تصل حدود بلديتها الى كفر عقب من الشمال، منح الحي الذي هو جزء من القدس الخدمات.

لكن رد سكان كفر عقب على الوضع الذي دُفعوا اليه كان مغايرا تماما لرد فلسطينيين آخرين، في مناطق اخرى، دُفعوا الى وضع مشابه. في البدء فعلوا فعلهم تماما ـ استأنفوا على قرارات وضع اليد التي صودرت اراضي بناء السور بفعلها، واستأنفوا على بنائه الى محكمة العدل العليا، ونظموا مظاهرات، ووجهوا طلبات الى البلدية واستعملوا طرقا مختلفة من التوسط. لكن بعد مضي زمن غير طويل أدركوا أنهم لن يجنوا أي فائدة من ذلك، واختاروا استراتيجية اخرى.

بمبادرة من عدد من جماعات من الشبان من سكان الحي أُقيمت لجنة سكان جديدة، نحّت جانبا المفوضية السابقة للسكان، الأكثر تقليدا. أقامت اللجنة الجديدة شركة تسمى «شركة تطوير كفر عقب»، سُجلت في اسرائيل قانونيا وبدأت عملية تجنيد تبرعات في الحي (الذي ما يزال يسكنه غير قليل من رجال الاعمال الفلسطينيين الأثرياء). أنشأت الشركة ايضا صلة بجمعيتين تعملان في تقديم شؤون سكان القدس العرب «عير عاميم» الاسرائيلية و«المعهد الفلسطيني للاتصال والتطوير»)، وأعدت مخططاتها على أساس عملي وبدأت تُقدم عددا من المشروعات الأساسية، الموجودة كلها في مجالات العمل المعطاة على نحو عام للبلدية ولمكاتب الحكومة.

يُشمّرون

بعد أقل من سنتين من تأسيس شركة تطوير كفر عقب، أصبح كثير من سكان الحي يشعرون بنتائج عملها: فقد غدا نحو 500 من اولاد القرية، الذين اضطروا في السنة الدراسية السابقة الى الوصول الى الحاجز قبل الساعة السادسة صباحا ليستطيعوا اجتيازه قبل بدء الدراسة في الثامنة، يدرسون هذا العام في مدرسة وسط الحي، أقامتها الشركة؛ وغدا آلاف من دافعي التأمين الوطني في الحي، الذين يستحقون خدمات قانون التأمين الصحي الرسمي والذين اضطروا الى اجتياز الحاجز كل مرة أرادوا فيها تحقيق حقهم، يحصلون الآن على خدمات في عيادة أقامتها الشركة وتعمل كوكيلة خدمات الصحة العامة؛ ويأتي مئات من اولاد الحي وشبانه، ممن تجولوا حتى المدة الأخيرة بلا عمل في الشوارع، يأتون الآن كل يوم الى المركز الجماهيري الذي أقامته الشركة، وربطت عشرات البيوت في الحي، التي رفضت بلدية القدس طوال السنين ربطها بنظام الصرف الصحي البلدي، ربطت به (بقرصنة) على يدي الشركة، التي شغلت من اجل ذلك سكانا من الحي يعملون، أو عملوا في الماضي، في الشركة البلدية التي تُدير نظام الصرف الصحي.

والى هذه المشروعات الكبيرة، نفذوا ايضا مشروعات أصغر: في عدد من الشوارع الداخلية حلوا مشكلات تصريف المياه، وأقاموا في الشارع الرئيسي محطتي باص.

«في أعقاب اقامة السور أدركنا أننا نملك خيارين فقط: فإما أن نعيش في القمامة وإما أن نأخذ أمورنا بأيدينا»، يوضح سميح أبو رميلة، وهو الروح الحية التي تقف وراء لجنة السكان وشركة تطوير كفر عقب. «أنشأ السور هنا وضعا جديدا تماما. اذا كنا قبل اقامته نحصل على جزء ضئيل فقط مما نستحق، فاننا بعد اقامته لم نعد نحصل على شيء. والمرور اليومي في الحاجز للوصول الى المدرسة أو الى العيادة هدم حياتنا ببساطة. توجهنا مئة مرة الى البلدية وجلسنا عشرات المرات الى موظفي البلدية، لكننا لم نحصل على شيء سوى البسكويت والعصير. في النهاية قررنا الاحتفاظ بكرامتنا والاهتمام بأنفسنا».

«لا ننوي البتة التخلي للبلدية وللدولة عن الوفاء بالتزاماتهما نحونا»، يُبين فواز التميمي، صديق أبو رميلة في قيادة لجنة السكان ومن عينه نائبا لمدير المدرسة. هو في الثامنة والثلاثين، إبن لتاجر مجوهرات يدرس ادارة الاعمال في معهد في رام الله. «نحن ندفع ضريبة المسقفات كسائر سكان القدس ويجب على البلدية أن تُقدم لنا نفس الخدمات التي تُقدمها للجميع. قررنا ببساطة تغيير نظام الأمور. بدل أن ننتظر تقديم الدولة الخدمات لنا، نُقدم الخدمات لانفسنا وبعد ذلك نتوجه بطلبات الى الدولة».

في المحادثات الكثيرة التي أجروها مع البلدية في شأن جهاز التربية سمعوا مرة بعد مرة زعم أن أكثر المباني في الحي غير قانونية وأن الدولة ممنوعة من استئجار مبنى غير قانوني من اجل اقامة مدرسة.

«لا يوجد لدينا مشكلة في استئجار مبنى أُقيم بلا رخصة»، يقول التميمي مبتسما. وهذا بالضبط ما فعلوه: فبمساعدة تبرعات من آباء الطلاب وبمساعدة هبة كبيرة حصلت عليها (بتوسط «عير عاميم») من صندوق «فورد» الامريكي، استأجرت شركة تطوير كفر عقب مبنى من ثلاثة طوابق في الشارع الرئيسي للحي، ورممته وأثثته ليلائم أن يُستعمل كمدرسة، فيها اليوم 15 صفا، يدرس فيها 497 طالبا من الصف الاول الى الحادي عشر.

جُند المعلمون من العاملين في التدريس الساكنين في الحي ممن اضطروا في الماضي الى اجتياز الحاجز للوصول الى اماكن عملهم. آنذاك فقط، عشية افتتاح السنة الدراسية، توجهوا الى وزارة التربية والى البلدية يطلبون أن يعترفوا بها ويمولوا نشاطاتها. أُعطي الاعتراف، لكن التمويل لم يصل بعد. تدفع الشركة الآن أجور المعلمين الـ35، والمدير ونائبه وعمال النظافة (نحو 160 ألف شاقل في الشهر). أخذت الاموال في النفاد، لكن أبو رميلة يؤمن ويأمل أن الدولة ستدفع أجور شهر كانون الاول (ديسمبر).

وعلى هذا النحو تقريبا تصرفوا في شأن العيادة ايضا. نظمت شركة تطوير كفر عقب جماعة من رجال الاعمال من بين سكان القرية، تشتمل ايضا على عدد من الاطباء، بذلت نحو 100 ألف دولار لشراء معدات لاقامة عيادة تستطيع تقديم أكثر الخدمات التي تقدمها أكثر عيادات صناديق المرضى. وبعد ان استأجروا مبنى ملائما توجهوا الى خدمات الصحة العامة وطلبوا الحصول على وكالة من قبلها لاستعمال العيادة باسمها. على حسب هذا النموذج، الذي يستعمله الصندوق ايضا في اماكن اخرى في البلاد، يحصل صاحب الوكالة من الصندوق على مبلغ مالي شهري عن كل مؤمن يسكن في منطقة الوكالة، ويقرر الصندوق المعايير الطبية ويشرف من ناحية فنية على عملها. يقول أبو رميلة ـ الذي عمل في الماضي مقاول ترميمات وبعد ذلك سائق شاحنة، وهو اليوم المدير الاداري للعيادة ـ إن «حسابات خبراء الاقتصاد تُبين أن عيادة تخدم ثلاثة آلاف مؤمّن تستطيع النهوض بنفسها. في كفر عقب يوجد أكثر من ثلاثة آلاف مؤمّن، وبهذا أمل أن تصبح ربحية بعد عدة اشهر».

ترحيل لأمد بعيد

إن «اعلان استقلال» سكان كفر عقب حتى لو لم يكن نابعا مباشرة من دوافع سياسية ليس مفصولا عن اعتبارات سياسية. «كفر عقب جزء من القدس وجميعنا جزء من الشعب الفلسطيني وجميعنا نعارض الاحتلال»، يقول أبو رميلة، «لكن لا يوجد أي سبب يجعلنا نعاني الاحتلال بصمت وننتظر مكتوفي الأيدي أن يختفي». يعتقد ان اسرائيل تسعى الى تنفيذ «ترحيل لأمد بعيد» على الفلسطينيين من سكان القدس، وأنها تأمل أن ينكسروا ويتركوا ببساطة، ويقول كل ما يفعلونه في كفر عقب يتم من بين الجملة لمحاربة هذا الاتجاه.

هذه استراتيجية جديدة، ما زال من الصعب على اسرائيل وعلى المنظمات الفلسطينية ايضا هضمها. «في البدء اتهمونا، في فتح أساسا، بالتعاون مع اسرائيل»، يقول أبو رميلة. «بعد ذلك بدأوا يفهمون في فتح وفي حماس ايضا، ان نشاطنا يخدم السكان. اليوم لا يضايقوننا لكنهم لا ينضمون الينا ايضا. لا يريدون ان يكونوا جزءا من هذه القضية، لكنهم يطلبون مني دائما ان أُعلمهم بآخر المستجدات، وأن أستشيرهم، وأن أدعهم في الصورة».

جاء عن بلدية القدس ما يلي: «تُقدم البلدية للسكان أفضل الخدمات التي تستطيع تقديمها في الظروف التي نشأت». وجاء عنها ايضا أن البلدية تنوي «ان تُشرك في الفعل الجمعية ـ الشركة لتطوير كفر عقب، ومنظمات محلية اخرى تعمل في المكان». جاء القرار الحكومي في نيسان (ابريل) من العام الماضي أن تُقام جهة تسمى «الادارة الجماهيرية لغلاف القدس»، مشتركة بين الحكومة والبلدية، تنسق اعطاء سكان الأحياء المقدسية وراء الجدار الخدمات. بدأت هذه الجهة العمل قبل شهرين فقط، بعد نحو سنة وخمسة اشهر من قرار اقامتها. فضل كولين هايمز، أحد أفراد الادارة المدنية في السابق والذي يترأس الآن الادارة الجماهيرية هذه، عدم اجراء لقاء من اجل هذا التقرير.

آريه ديان
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/29

جرافات اسرائيلية تدمر منزلا في مدينة الخليل

حلحلة الامور على الجهات الاخرى مع الفلسطينيين والعرب ضرورية ايضا

على اولمرت التوقف عن إطلاق البالونات الإعلامية وحشد الامة للتحدي الحقيقي وهو إيران

■ البالون الإعلامي الاخير الذي اطلقه رئيس الوزراء افضل من سابقيه. من الجيد ان رئيس وزراء إسرائيل يمد يده للسلام ومن الجيد انه يكرر الالتزام المبدئي بإخلاء مناطق ومستوطنات. ومن الجيد انه يطالب الفلسطينيين بالتخلي عن مطلب تطبيق حق العودة. من الجيد كذلك انه يعد بتحسين ملموس لحياة جيراننا على طريق بلورة واقع ثنائي الدولة. من الجيد اخيرا ان رئيس الوزراء يدرك ان عليه ان يحاول منع حدوث الحرب القادمة بواسطة المبادرة السياسية بعد ان فشل في الحرب السابقة.

ولكن اولمرت هو اولمرت هو اولمرت. لذلك نقول ان طول عمر البرنامج الذي اعلن عنه في سديه بوكر في هذا الاسبوع يماثل طول عمر خطة الانطواء التي اطلقها قبل اقل من سنة. ليست هناك اية احتمالية لتخلي الفلسطينيين عن حق العودة في المستقبل المنظور. ولا توجد احتمالية لقيام الحكومة الحالية بإخلاء عشرات المستوطنات في المستقبل القريب. ولا توجد احتمالية لبناء هيكل الدولتين الراسخ في المناخ السياسي السائد الآن في إسرائيل ـ فلسطين. التوجهات مطلوبة والاتجاه صحيح. ولكن علاقة بين كلمات البالون الإعلامي العالية وبين الواقع التاريخي هي علاقة سخيفة بالتأكيد.

ان كان الوضع كذلك فما الذي يفترض برئيس الوزراء ان يفعله؟ بسيط جدا: ان يفعل. عليه ان يدرك ان الخطر المباشر والمحدق على إسرائيل اليوم هو تهديد ايراني وليس فلسطينيا. عليه ان يعتبر الذرة الإيرانية تحديا للجيل الحالي وان يقف امام الامة قائلا ان الموارد الوطنية ستجند من الآن فصاعدا لهذه المهمة التاريخية. الدولة كلها بكل جبروتها وقدراتها ستتطوع من اجل ذلك بدرجة لم نشهد لها مثيلا منذ قيام الدولة.

ما العمل؟ العمل. تفعيل هيئة رؤساء الوزراء السابقين. وتعيين ايهود باراك وزيرا للدفاع وبنيامين نتنياهو وزيرا للمالية وشمعون بيريس مسؤولا عن حملة إعلامية دولية مفرملة لإيران و استبدال رئيس هيئه الاركان وإصلاح الجيش في عملية سريعة يشارك بها خيرة الجنرالات. وتجنيد دافيد عبري وعوزي دايان وافرايم هاليفي وغيورا آيلاند الى هيئة مجلس الامن القومي الحقيقي. وإعادة اشخاص ذوي مواهب وقدرات جذابة من امثال دان مريدور وموشيه آرنس ويوسي بيلين الى مركز التفكير الاستراتيجي وتحويل اهارون باراك وعاموس عوز وديفيد غروسمان واهارون افلفيد وشلومو افنيري الى ناطقين باسم إسرائيل في اوروبا. وتعين دوبي فايسغلاس والون فنكس وزلمان شوفال وايتمار رابينوفيتش اعضاء في طاقم طوارىء يتولى تصفية علاقاتنا العكرة مع امريكا. وإرسال اوري ساغي لإجراء مفاوضات حساسة مع السوريين. وحشد كبار ارباب الصناعة لخدمة الامر رقم 8 في مناصب مركزيه في الوزارات الحكومية والجهاز الرسمي.

ما العمل؟ العمل. عمل كل ما يتوجب على إسرائيل ان تفعله لحشد الاسرة الدولية للاستيقاظ في اللحظة الاخيرة ومن اجل دفع واشنطن للنهوض. بلورة مبادرة سياسية خلاقة في مواجهة سورية ـ لبنان من اجل إبعاد دمشق عن محور التعصب وإعداد اسرائيل من الآن لإمكانية عدم كبح إيران. وبذل كل الطاقات لبناء ردع حاسم ضد إيران وإعداد إسرائيل للحقبة الجديدة وضمان تمكنها من البقاء ايضا في شرق اوسط متشدد بامان وامل.

في إطار هذا التحرك الوجودي الشامل هناك إمكان ايضا لمبادرة في مواجهة الفلسطينيين، مبادرة وليس بالونا إعلاميا. مبادرة واقعية وحذرة لا تخضع لحماس ولا تستنسخ تفريط خطة الانطواء. مبادرة لا تحرف انظار الامة عن التحدي الحقيقي والوجودي الذي تواجهه الآن.

آري شبيط
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/29

حكومته لن تصمد امام التطورات السياسية الاخيرة

اولمرت يتنازل عن تفكيك المنظمات الارهابية قبل الاستمرار في العملية السياسية

لا يشعر الجمهور أن وقف اطلاق النار مع الفلسطينيين الذي بدأ هذا الاسبوع، يشكل تحولا حقيقيا، قد يفضي الى تحادث موضوعي في تسوية سلمية. لقد جربت اسرائيل أكثر من مرة وقفا لاطلاق النار استغلته المنظمات الارهابية لتسلح آخر، ولم يكن فيه أي تعبير عن استعداد للمفاوضة في مصالحة ما.

بعد يوم واحد فقط من بدء وقف اطلاق النار ـ الذي نقضه الفلسطينيون عدة مرات ـ خرج رئيس الحكومة اهود اولمرت مع سلسلة من التصريحات، تهدف الى حث الفلسطينيين على البدء بتفاوض في التسوية السلمية. قصد رئيس الحكومة بالخطوط التي رسمها أن يجتذب قلوبهم، لكن الواقع صفعه على وجهه سريعا. ففي حين كان ينثر الوعود بسخاء منها: الاستعداد لازالة مستوطنات كثيرة ولتسليم مناطق كبيرة للتمكين من تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية عندما تقوم، واطلاق أسرى حُكم عليهم بفترات سجن طويلة وغير ذلك، كانت ردود المنظمات الارهابية، وعلى رأسها حماس، متحفظة.

لم يتحدث اولمرت في الحقيقة هذه المرة عن «انطواء أحادي»، لكن من جهة التنازلات المبالغ فيها، طابقت تصريحاته روح خطته الداحضة السابقة. ذكر اولمرت أن المسيرة السلمية يجب أن تتم على حسب خريطة الطريق، التي أبدعها رئيس الولايات المتحدة بوش. يثور السؤال كيف سيتناول رئيس الحكومة مبادىء هذه الخطة. فعلى سبيل المثال هل سيكون موقفه مطابقا لموقف اارييل شارون؟ توصل شارون الى تفاهم مع بوش، بأن لا يُفتتح تفاوض إلا بعد تحقيق المادة الاولى من خريطة الطريق، ومضمونها ان السلطة الفلسطينية يجب عليها أن تضع حدا لاعمال العنف ضد اسرائيل، وأن تفكك المنظمات الارهابية وأن تنقل اسلحتها اليها. رأى شارون هذا الشرط أكبر انجاز من ناحية اسرائيل، كموازنة للاستعداد الاسرائيلي للتسليم بدولة فلسطينية. أيدت الرباعية ايضا هذا الموقف.

في فترة حكومة شارون جُمدت العملية بسبب عدم استعداد أبو مازن لاقامة الشرط الذي في المادة الاولى. اليوم، احتمالات أن تكون خريطة الطريق أساسا للتفاوض أضعف، لان فوز حماس بالسلطة يمنع أبو مازن من توجيه العملية السياسية كما يشاء. عاد رؤساء المنظمة المتشددة وأعلنوا من وقت قريب، بأنهم لن يعترفوا باسرائيل وسيكونون مستعدين للبحث معها في تسوية اذا ما انسحبت من جميع المناطق فقط، وفي ضمنها القدس، ووافقت على اعادة اللاجئين الى اماكنهم.

الآن، مع احراز وقف اطلاق النار، وفي حين لا يستطيع أحد أن يُقدر الى متى سيستمر، هناك تخوف من أن ترى الدول الاوروبية ذلك انجازا يجب الحفاظ عليه، وأن تُضيق على اسرائيل لتوافق على التفاوض بلا شروط. من هذه الجهة من المناسب تتبع التفاهمات التي سيتم الحصول عليها في عمان، في اللقاء القريب بين الرئيس بوش والملك عبد الله. اذا ما تفضلت حكومة اسرائيل بالتفاوض مع السلطة الفلسطينية من غير أن تُصر على اقامة الشرط الاول، فانها ستُدخل الدولة الى شرك خطر: سيُطلب من اسرائيل تنازلات للتمكين من اقامة دولة فلسطينية، بينما ستظل المنظمات الارهابية المتشددة على حالها، من غير قبول أي طاعة، وسيواصل السلاح المطور الذي تجمعه بكميات ضخمة تهديد اسرائيل.

هل ستكون حكومة اولمرت الخاضعة، ذات الأسس الواهية، التي لم تتحرر بعد من صدمة حرب لبنان الثانية وينتظر رؤوسها نتائج لجنة الفحص في هذه القضية، قادرة على الصمود بقوة حيال تطورات كهذه؟ أشك كثيرا.

يوسف حريف
كاتب يميني مخضرم
(معاريف) 2006/11/29

الحواجز العسكرية العنصرية في الضفة تخلق جيلا كاملا من الفلسطينيين الأذلاء

■ في مستشفى «بيلنسون» يرقد منذ شهر شاب فلسطيني كان الجنود قد أطلقوا النار عليه عند حاجز شمالي نابلس في يوم السبت الموافق الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر). هيثم ياسين (25 عاما)، استعاد وعيه، ولكنه ما زال مربوطا بجهاز التنفس الصناعي. في الايام الأخيرة يعاني من حرارة عالية نتيجة لتلوث في بطنه المصاب من عملية الاطلاق على ما يبدو.

العائلة لم تحصل من المستشفى بعد على تقرير حول عدد الرصاصات التي أحدثت هذه الاصابة الشديدة جدا، وما هو نوعها. وفي لواء الضفة ما زالوا يحققون حتى الآن في هذا الحادث في ذلك اليوم عند حاجز عصيرة الشمالية المحصن والنائي الذي لا يُسمح بالمرور منه إلا لسكان عدد من القرى المحيطة.

ولكن الشهادات التي جمعها محققو منظمة «بتسيلم» تُظهر أن ياسين قد أثار عصبية الجنود. هو تجرأ على القول لهم بأن مطلبهم «بتحسس جسم» النساء في اطار التفتيش الأمني ليس لائقا. هو أثار عصبيتهم لدرجة أن أحد الجنود دفعه. ياسين الذي عاد من الخارج قبل عدة اشهر لم يكن مطلعا بعد على خطورة القول للجنود بأن الفلسطيني هو انسان. الجندي دفعه، فرد عليه ياسين بالمثل. الجندي، وفقا للشهود، شرع بالصراخ والشتم والضرب. وسرعان ما انضم اليه جنديان آخران شرعا باطلاق النار في الهواء ونحو الارض، ورغم أن هيثم ياسين سقط على الارض بعد أن سمع الرصاص، إلا أن الجنود قاموا بالقائه على مكعب الاسمنت وربطوا يديه بالقيود وشرعوا في ضربه، بما في ذلك على رأسه، واستخدموا البنادق خلال ذلك.

في قرية في منطقة نابلس ينتعش (ش)، وهو شاب فلسطيني آخر، من الصدمة التي أصابته إثر الضربات الشديدة التي وجهها اليه الجنود في حاجز جت في منتصف الطريق بين نابلس وقلقيلية. الناطق بلسان الجيش من ناحيته أفاد بأن الشاب هو الذي دفع الجندي الذي طلب منه الدخول الى سيارته وضربه، أما الجندي فقد أبعده عنه فقط.

أما (ش) فيدلي برواية مغايرة تماما. هو مثل كثيرين غيره، في صبيحة التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر)، خرج من سيارته متوجها الى المستوطنة التي يعمل فيها حتى يستوضح سبب عرقلة دخول السيارات تحديدا في ساعة التوجه للعمل. على حد قول أحد السائقين قال الجنود بأنهم لن يسمحوا بدخول السيارات حتى ساعات الظهيرة. (ش)، حسب شهادته، كان ينوي العودة الى سيارته عندما اقترب الجندي منه وبدا وكأنه يريد ضربه ببندقيته. (ش) أمسك بالبندقية وحركها، فأثار ذلك عصبية الجندي الذي أمسك به وأبعده عن باقي الناس وأسقطه ارضا وأخذ يضربه في كل أنحاء جسمه بما في ذلك رأسه.

جنود آخرون في حاجز بيت ايبا غربي نابلس ثارت عصبيتهم هم ايضا على طالب شعر بالاختناق في وسط الناس المتزاحمين حول الحاجز في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، وشعر أن عليه أن يتسلق على عامود مرتفع حتى يستنشق الهواء. وعندما رفض أوامر الجنود بالنزول لعدم وجود مكان أو هواء في الأسفل، هجموا عليه وضربوه بالبنادق. وفقا لشهادة زميله التي أدلى بها لنشيطات «محسوم ووتش»، قام الجنود ايضا بتحطيم نظاراته وعاقبوه: في «زنزانة» مخصصة للفلسطينيين الذين «فاحت رائحتهم». هذه الزنزانة مُعدة لقائمة من المشبوهين الأمنيين، ولكنها تُستخدم في مرات كثيرة لمن يتجرأون على مجادلة الجنود.

في عشرات آلاف المنازل في الضفة الغربية يعيش اشخاص لم يصلوا الى المستشفيات، إلا أنهم يسجلون في أذهانهم ذكريات صعبة حول طبع وسلوك الاسرائيليين الوحيدين الذين يلتقون بهم يوميا: الجنود على الحواجز. كما أن غير الفلسطينيين الذين يمرون عبر الحواجز يستطيعون الوصول الى استنتاج مشابه: ان اغلبية الجنود الموضوعين هناك قساة القلوب ومتعالون ومتغطرسون وبليدو المشاعر. في احيان متقاربة جدا يبدو أن الجنود يتسببون عن عمد في اصطفاف طابور السيارات والناس أمام الحاجز لمدة طويلة. في احيان قريبة جدا يتضاحكون ويبتسمون من منظر الناس المتزاحمين في الطابور البطيء وهم يجلسون خلف بوابة التفتيش الضيقة.

الفلسطينيون لا يهتمون ولا يجب ان يهتموا بالتعليلات التي ستتردد في اسرائيل: مهمة صعبة. الجنود يخافون، فربما يأتي أحد مع حزام ناسف. هم شبان صغار السن، أولاد، هم يدافعون عن الوطن، واذا لم يوضعوا على الحاجز في عمق الضفة، فقد يصل الانتحاريون الى داخل اسرائيل. الحقيقة هي ان هذه التعليلات لا تعني أهالي هؤلاء الجنود ايضا. عليهم ان يكونوا قلقين جدا لأن دولتهم تُرسل أبناءهم وبناتهم في مهمة الابرتهايد: تقييد حركة الفلسطينيين داخل المنطقة المحتلة، وتقليص الهامش الفلسطيني من اجل السماح لليهود بحرية الحركة في تلك المنطقة المحتلة. أداء هذه المهمة بصورة كاملة في مواجهة السكان الأصليين، تتطلب من الجنود الشعور والتصرف بصورة «فوقية».

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/11/29

قانون المقيمين غير الشرعيين يضر بالاسرائيليين العرب بصورة أساسية والجدل حوله ما زال محتدما

■ بدأ النقاش حول قانون «المقيمين غير الشرعيين» في لجنة الداخلية والأمن التابعة للكنيست. القانون اجتاز القراءة الاولى في اليوم الأخير من الدورة الصيفية، واللجنة تقوم باعداده للقراءة الثانية والثالثة. هذا القانون يُلزم كل مقيم غير قانوني يُقدم طلبا للحصول على الجنسية في اسرائيل، بأن يغادر البلاد لفترة فاصلة مدتها سنة حتى خمس سنوات كشرط لحصوله على المكانة القانونية في اسرائيل.

القانون سيؤثر بصورة أساسية على اسرائيليين عرب لن يكون بامكانهم بسببه الزواج من مواطني السلطة الفلسطينية وتقديم طلب للم الشمل من دون أن يقيم الزوج أو الزوجة في البلاد بصورة غير قانونية.

التعديل رقم 19 لقانون الدخول الى اسرائيل (قانون المقيمين غير الشرعيين) يبدو للوهلة الاولى قانونا ضد المخالفين لقوانين الاقامة في البلاد. ولكن فعليا بما أن اغلبية طالبي المكانة في اسرائيل هم مقيمون غير قانونيين، وبما أن وزارة الداخلية تصعب اعطاء التصاريح لغير اليهود، فان القانون سيمس بعشرات آلاف العائلات الاسرائيلية. هو يشكل انقلابا غير مباشر في سياسة الهجرة الاسرائيلية ويغلق المزيد من الأبواب أمام غير اليهود ويُلحق ضررا بالغا بحق المواطن الاسرائيلي في اختيار شريكه في العائلة.

في احزاب الوسط واليمين، باستثناء «اسرائيل بيتنا»، يسود اجماع واسع حول القانون المقترح. لذلك سيكون تشريعه اللاحق سهلا جدا. إلا أن ورقة العمل التي قدمتها جمعية حقوق المواطن تقول انه قانون يلتف على سلسلة طويلة من قرارات المحكمة العليا وأنه غير قانوني. لذلك حتى وإن تم تمريره عبر الكنيست في الاسابيع القريبة، فان مصيره سيُحسم على ما يبدو بعد أشهر طويلة أو سنوات من المداولات في محكمة العدل العليا.

المتضررون: العرب

طاقم في مكتب المستشار القضائي للحكومة برئاسة المستشار الحالي ميني مزوز، هو الذي تولى صياغة القانون. في عام 2004 قدم الاقتراح للكنيست لاول مرة بصورة متطرفة جدا من قبل عضو الكنيست موشيه كحلون (الليكود) ـ واجتاز القراءة التمهيدية. الاقتراح الذي يجري بحثه الآن هو اقتراح قانون حكومي، والاجماع الوطني الواسع حوله ينعكس من خلال حقيقة أن وزير الداخلية الحالي، روني بار ـ أون (كديما)، وسلفه أوفير بينيس (العمل) يؤيدانه.

الاتفاق حوله نابع على ما يبدو من كونه وسيلة لمكافحة المقيمين غير الشرعيين في البلاد. الا ان القانون يمس بكل سكان البلاد من الناحية الفعلية، حيث يُحرمون من الزواج من شخص لا يملك الاقامة القانونية. الاسرائيليون العرب سيكونون في الواقع هم المتضررين لأن زواجهم من فلسطيني أو فلسطينية من المناطق سيحول دون حصولهم على لم الشمل الذي يستوجب بدوره وجوده في البلاد، هذا الوجود الذي يمنع القانون الحالي بدوره من تحقيقه. عضو الكنيست جمال زحالقة يقول ان القانون هو وجه آخر لقانون المواطنة. وكل أمر موجه لضرب المواطنين العرب يمر في الكنيست بسهولة كبيرة اليوم حيث تسود هستيريا الديمغرافيا، والجدل الديمغرافي بدوره يتحول الى جدل عنصري، حسب قول زحالقة.

القانون لا يمس بالعرب وحدهم، كما أسلفنا، وهو يشمل كل اسرائيلي يحرمه هذا القانون من الزواج ممن يريد اذا كانوا مقيمين غير قانونيين. المحامي عوديد فيلر من جمعية حقوق المواطن يقول أن القانون غير شرعي لانه يمس بحقوق العائلات والمساواة. كما أنه يلتف، حسب رأيه، على ثلاثة قرارات لمحكمة العدل العليا.

«اعلان حرب»

اقتراح القانون يضع حزب «اسرائيل بيتنا» في وضع معقد لانه يؤيده من ناحية اذا كان موجها لتقييد تكاثر العرب، ويعارضه لانه يمس بلم شمل عائلات المهاجرين اليهود، وعليه يقترح الحزب إدخال تعديلات عليه بحيث لا يمس باليهود. وزارة العدل بدورها تقول ان القانون يأتي للدفاع عن الدولة من ظاهرة تشمل عشرات آلاف المقيمين غير الشرعيين فيها، وأنه يتوافق مع قرارات المحكمة العليا ويسمح باستثناءات انسانية مختلفة، وهو بدوره سياسة متبعة في دول غربية كثيرة.

شاحر ايلان
مراسل الشؤون الطائفية
(هآرتس) 2006/11/29